الوطن
عينٌ على الوطن...
سورية يومية سياسية مستقلة
الثلاثاء ٣ آب ٢٠٢١ | الموافق ٢٤ ذي الحجة ١٤٤٢ هـ | العدد ٣٥٣٤ السنة الخامسة عشرة | الناشر | الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع
www.alwatan.sy
Al-Watan | Daily Syrian Independent Political Newspaper | August 3, 2021 | No. 3534 | 15th year

إبراهيم: الدستور لم يحدّد مدة زمنية لتشكيل الحكومة

العكام: أحد أسباب استمرار الحرب عدم السماح بالتدخل في تشكيل الحكومة

محمد منار حميجو

بينت مقرر لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية في مجلس الشعب غادة إبراهيم أن الدستور لم يحدد مدة زمنية لتشكيل الحكومة، مشيرة إلى أنه جرت العادة أن يتم تشكيل الحكومة خلال فترة وجيزة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكدت إبراهيم أن الحكومة ملزمة بعرض بيانها الحكومي تحت قبة مجلس الشعب خلال شهر من تاريخ تسمية الوزراء بالمرسوم الذي يصدر عن رئيس الجمهورية وليس من تاريخ تكليف رئيس مجلس الوزراء.

بدوره أوضح عضو مجلس الشعب وأستاذ القانون العام في كلية الحقوق بجامعة دمشق محمد خير العكام أن رئيس مجلس الوزراء المكلف له كل الحرية في اختيار وزرائه لكن شريطة أن يوافق على هذه التشكيلة رئيس الجمهورية باعتبار أن الدستور ينص بأنه يسمى رئيس مجلس الوزراء والوزراء بمرسوم.

وفي تصريح لـ«الوطن» اعتبر العكام أن البيئة السياسية في سورية تسمح وتسهل تشكيل الحكومة بسرعة، مؤكداً أن من أحد أسباب استمرار الحرب على سورية هو أنهم لم يستطيعوا اختراق سورية دستورياً والهيمنة والتدخل في القرار السيادي السوري ومنه التدخل في تشكيل الوزارة، فالدولة السورية لم تسمح بأي تدخل خارجي في هذا الموضوع.

وأشار إلى ضرورة أن يكون الفريق الحكومي منسجماً مع بعضه لأنه ملقى على الحكومة مهام كثيرة وهي مواجهة هذا الحصار الاقتصادي وتوفير مقومات الصمود للشعب السوري.

أمل أن تتهيأ الظروف لنجاح المساعي المبذولة في سبيل تجاوز أزمات المنطقة

سفير عُمان لـ«الوطن»: علاقتنا مبنية على الوضوح في الرؤية والثبات بالمواقف

سيلفا رزوق

اعتبر سفير سلطنة عمان في سورية تركي بن محمود البوسعيدي، أن العلاقات العمانية السورية ومنذ قيامها مبنية على الاحترام المتبادل، والوضوح في الرؤية، والثبات في المواقف، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهي مبادئ تلتزم بها السياسة العمانية، والتي تؤمن بأن الاستقرار والسلام هما أرضية أساسية للتنمية ورفاه الإنسان.

وخلال لقاء جرى على هامش الزيارة التي قام بها رئيس تحرير جريدة «الوطن» الزميل وضاح عبد ربه، لسفارة سلطنة عمان في دمشق، أشار البوسعيدي إلى أن تداعيات وباء «كورونا»، والأزمات التي تعيشها المنطقة، تبطئ من سعي السلطنة لتوسيع مجالات التعاون المشترك بالقدر الذي تطمح إليه، ومع ذلك فإن الزيارات الرسمية قائمة، والمشاركات المتبادلة في الفعاليات الثقافية والاقتصادية متواصلة، فضلاً عن أن الدعوات لعدد من الأنشطة لا تزال مقررة، لكنها بانتظار تراجع القيود التي فرضها وباء كوفيد ١٩ على العالم أجمع، لافتاً إلى التعاون في مجال الآثار والمتاحف وترميم وتجديد الأحياء التاريخية، وتبادل الموجودات الأثرية والمخطوطات، وزيارة فرق من الخبراء لدراسة المواقع الأثرية.

وكشف السفير البوسعيدي عن وجود برامج تعاون جاهزة، تنتظر تهيؤ الظروف المناسبة لتبادل الزيارات والخبرات في مجالي التقنية والاتصالات، وأنظمة الأرشفة والمحفوظات هذا على سبيل المثال لا الحصر، وبأن هناك أفقاً واعداً للتعاون بشأن الاستفادة المثلى من الثروات والإمكانيات في القطاعات الزراعية والسمكية، وقال: «عُرف عن السوريين بأنهم شعب نشيط ومنتج، نستطيع أن نرى ذلك بحكم إقامتنا بينهم، ولدينا في السلطنة جالية سورية موهوبة، ونشاطها ومثابرتها تؤكدان الفكرة ذاتها، على اختلاف وظائفهم ومهامهم، وهم مهنيون متخصصون كالأطباء والمهندسين والعديد من المهن، وهناك أيضاً أصحاب الحرف، ومثال ذلك القائمون على معامل إنتاج الأثاث السوري، وهو ما يلقى رواجاً متنامياً في أوساط المجتمع العماني، وذلك لجودة المنتج وجماليته».

ولفت البوسعيدي إلى أن دول العالم تواجه حالة غير مستقرة للاقتصاد العالمي، وتتنافس على جذب الاستثمارات الأجنبية، وفي سبيل تحقيق ذلك، تمكّنت السلطنة من إقامة موانئ ذات مستويات عالمية، وقادرة على التعامل مع كافة متطلبات التجارة البحرية، وكذلك الحال بالنسبة للمطارات ووسائط النقل، فضلاً عن توافر أرضية قانونية مواتية ومسهلة للاستثمار وريادة الأعمال، وفرص مشاريع صناعية وتجارية مربحة، بحكم قربنا للعديد من الأسواق المهمة في الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا، كاشفاً عن الرغبة بتنظيم لقاء بعدد من رجال الأعمال السوريين، بهدف التعريف والترويج، والاستماع للملاحظات ووجهات النظر، وبالتالي الوصول إلى توافقات مشتركة حول شكل التعاون الممكن بين البلدين في قطاع الاستثمار.

سفير سلطنة عمان في دمشق، تمنّى لسورية قيادة وشعباً كل الخير، معبراً عن أمله بأن تتهيأ الظروف المناسبة لنجاح المساعي المبذولة في سبيل تجاوز أزمات المنطقة.

الجيش يرد على خروقات «خفض التصعيد»

مهلة إخراج «الدواعش» من درعا انتهت وقرار الدولة بإعادة الأمن لكامل المنطقة محسوم

الوطن

واصلت اللجنة الأمنية في محافظة درعا، أمس، التشديد على إصرار الدولة على قرارها الحاسم الذي لا رجعة فيه، وهو إعادة الأمن والأمان إلى كامل المنطقة الجنوبية، وأنها لن تقبل ببقاء الوضع على ما كان عليه خلال الفترة الماضية، وذلك بعد رفض دواعش حي «درعا البلد»، الخروج من الحي.

وتفيد معلومات «الوطن»، بأن المهلة التي منحتها اللجنة الأمنية في المحافظة أول من أمس لـ«اللجنة المركزية» في «درعا البلد» والأهالي لإخراج المدعو محمد المسالمة الملقب بـ«هفو» ومجموعته الداعشية والمدعو مؤيد الحرفوش الملقب بـ«أبو طعجة» ومجموعته الداعشية من «درعا البلد»، انتهت صباح أمس من دون أن يخرج الدواعش.

وتشير المعلومات إلى أنه وبعد انتهاء المهلة عقدت جولة مفاوضات لم تفضِ إلى أي جديد، وواصلت اللجنةَ الأمنية التأكيد والتشديد على إصرار الدولة على قرارها الحاسم الذي لا رجعة فيه، وهو إعادة الأمن والأمان إلى كامل المنطقة الجنوبية، وأنها لن تقبل ببقاء الوضع على ما كان عليه خلال الفترة الماضية، ومن لا يقبل ولا يريد تسوية أوضاعه فسيكون عليه المغادرة.

وترافقت تلك التطورات، مع تعزيز الجيش لحواجزه العسكرية وكتيبة الرادار في بلدة النعيمة بريف درعا الشرقي، بعشرات العناصر والمضادات الأرضية، ومع إرساله تعزيزات عسكرية إضافية تحتوي على دبابات وآليات ثقيلة إلى الحاجز الرباعي جنوب بلدة الشيخ سعد في الريف الغربي، وكذلك وصول تعزيزات أخرى إلى معبر نصيب الحدودي مع الأردن، تزامناً مع رفع للسواتر الترابية في المنطقة الحرّة داخل الحرم الجمركي.

وتحدثت المصادر عن أن طائرات الاستطلاع رافقت التعزيزات العسكرية للجيش منذ خروجها وحتى وصولها إلى وجهتها.

ووصفت مصادر مطلعة في المحافظة الجنوبية في تصريح لـ«الوطن» أول من أمس الوضع هناك بأنه «غير مريح» وأنه «متقلب»، لافتة إلى مماطلة وتسويف ونقض بالعهود من قبل الميليشيات المسلحة الأمر الذي يحول من دون التوصل إلى اتفاق يفضي إلى بسط الدولة سيطرتها على كامل المحافظة مدينة وريفاً.

تأتي هذه التطورات في وقت رد فيه الجيش على خروقات «خفض التصعيد» شمالاً، حيث بيّن مصدر ميداني لـ «الوطن»، أن الجيش استهدف بالصواريخ، مواقع للإرهابيين في محيط قليدين والعنكاوي بسهل الغاب الشمالي الغربي، بالترافق مع استهدافه لتمركزاتهم في البارة وبينين والفطيرة وكنصفرة ، بريف إدلب الجنوبي ، وفي بلدة شلخ بريف إدلب الشمالي .

وأوضح المصدر، أن الجيش رد بهذه الضربات على اعتداءات الإرهابيين على نقاط له، في خرق فاضح لاتفاق وقف إطلاق النار في منطقة «خفض التصعيد».

ولفت إلى أن مجموعات إرهابية مما يسمى غرفة عمليات «الفتح المبين» كانت اعتدت فجر أمس بقذائف صاروخية، على نقاط عسكرية على محور عين سليمو وجورين بسهل الغاب، والدانا بريف إدلب الجنوبي.

إرهابيو الريف الغربي يغلقون الطرقات الرئيسة المؤدية إلى منطقة حوض اليرموك غرب درعا (عن الانترنت)

بيروت - محمد عبيد

«درعا» أوان الحسم

لم تكن الانتخابات الرئاسية التي جرت في سورية مجرد استحقاق دستوري تقليدي، ذلك أن رعاة الحرب الكونية التي خيضت ضد هذا البلد، اعتبروا منذ البداية أنه يستحيل السيطرة على سورية وتقسيمها واستثمار ثرواتها من دون إسقاط رئيسها، لذلك كانت الحملات الإعلامية والسياسية التي أدارها هؤلاء الرعاة ونفذتها أدواتهم في الداخل والخارج، تركز على شخص الرئيس وتستهدفه انطلاقاً من اعتباره تجسيداً لوحدة سورية ومؤشراً إلى قدرتها على الصمود والانتصار.

والمتابع للمرحلة التي سبقت تثبيت موعد الانتخابات الرئاسية، يعلم أن ضغوطاً كثيرة مورست مباشرة أو بالوساطة من قوى دولية معادية وصديقة لثني الرئيس بشار الأسد والقيادة السورية عن إجراء هذه الانتخابات، وبموازاة ذلك إغراءات كثيرة تم الوعد بتحقيقها في حال تأجيل تاريخ إجراء الانتخابات المذكورة.

كل ذلك كان يهدف إلى تحقيق أمرٍ واحد، ألا وهو تكريس فراغ رئاسي يمنح ما يسمى «اللجنة الدستورية» مساحة زمنية لإقرار دستور جديد، يتم على أساسه انتخاب رئيس جديد بشروط بعض القوى الدولية ووفق مواصفات أقلّها الانصياع لمطالب هذه القوى حول ضرورة تموضع سورية خارج محور المقاومة.

وحُكماً فإن الفراغ في موقع رئاسة الجمهورية سيؤدي إلى فراغ سياسي وإداري في مؤسسات الدولة، كذلك سيدفع البلاد نحو فوضى أمنية مضبوطة لخدمة إنتاج دستور جديد، بمعنى آخر أن يتم إقرار هذا الدستور على نار الضرورة للخلاص من الفراغ المؤسساتي والفوضى الأمنية.

لذلك فإن إصرار القيادة السورية على إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها الدستوري كان تحدياً للضغوطات كما للإغراءات والوعود الواهية، والأهم تأكيدها وتثبيتها لاستقلالية القرار السيادي السوري وعدم خضوعه لتهديدات الأعداء ولا امتثاله لأمنيات الأصدقاء.

وجاء خطاب الرئيس بشار الأسد في حفل أداء القسم يوم السبت في السابع عشر من شهر تموز الفائت، ليكمل معاني حصول الانتخابات الرئاسية ونتائجها السياسية وتداعياتها على المقاربات الخارجية تجاه سورية، وبرز ذلك من خلال تركيز الرئيس الأسد على مسارين أساسيين: الأول، استنهاض الوضع الاقتصادي والاستثماري في البلاد. والثاني، العمل على استكمال تحرير المناطق التي مازالت تحت الاحتلالات الأجنبية.

بالنسبة للمسار الأول، فإن الرئيس الأسد أعلن بوضوح العمل على تعزيز إستراتيجية «الاكتفاء الذاتي»، كسبيل وحيد للخروج من مفاعيل الحصار والعقوبات وبالأخص منها ما يسمى «قانون قيصر»، مع الإشارة إلى أن هذه الإستراتيجية لا تتعلق فقط بتحقيق استقرار اقتصادي مجتمعي، إنما تقود أيضاً إلى تثبيت استقلالية سياسية كاملة انطلاقاً من عدم الحاجة إلى الارتهان لبعض المؤسسات المالية والنقدية الدولية ولا القبول باعتماد وصفاتها.

هذا إضافة إلى فتح الأبواب أمام استثمارات داخلية تحفظ المال السوري ضمن حدود الوطن، وكخيار ضروري لتعويض الخلل النقدي الذي نتج عن ضياع عشرات المليارات من العملات الأجنبية من أموال المواطنين السوريين المودعة في المصارف اللبنانية.

أما المسار الثاني فقد هدأت وتيرته في محطات زمنية متفرقة، غير أن العمل على التحضير لاستئنافه لم يتوقف يوماً، إنما وفقاً لسلّم الأولويات المتعلق بتثبيت ركائز الدولة في المحافظات التي تم تحريرها سابقاً، والأهم حفظ أمن المواطنين السوريين فيها ما يوفر لهم العودة إلى ممارسة حياتهم الطبيعية، إلى جانب رغبة القيادة السورية في منح فرص أكثر للمعالجات السلمية القائمة على المصالحات الأهلية تحت سقف استعادة الدولة وأجهزتها ومؤسساتها تدريجياً للسيادة الكاملة في تلك المناطق.

وهي رغبة تجسدت عملياً في الآلية التي تم التفاهم عليها سابقاً لمعالجة الواقع الأمني والإداري والاجتماعي في بعض مناطق محافظة درعا، الامتداد الجغرافي- التجاري لسورية باتجاه الأردن.

لكن يبدو أن المجموعات المسلحة هناك لم تدرك أن المساحة الزمنية المعطاة لهم لتسليم أسلحتهم ومعالجة أوضاعهم القانونية لن يطول كثيراً، وأنه كان عليها أن تتوقف عن ممارساتها العدوانية والإرهابية ضد المواطنين السوريين وكذلك ضد الجيش والقوى الأمنية الموكل إليها حفظ الاستقرار وتثبيت الأمان للمقيمين والعابرين. مع الإشارة إلى أن الاتصالات الأخيرة التي جرت بين الحكومتين السورية والأردنية حول فتح معبر الحدود بين البلدين فرضت الإسراع في اتخاذ قرار الحسم العسكري وتطهير المنطقة من بقايا تلك المجموعات المسلحة.

إن تحرير المناطق المستهدفة في محافظ درعا ليس سوى محطة أولى على طريق استكمال تحرير ما تبقى من الأراضي السورية المحتلة، وخصوصاً أن القيادة السورية استنفدت كل الاتصالات والاجتماعات واللقاءات السياسية من أجل تأمين معالجات توفر على الشعب والجيش السوريين المزيد من التضحيات، كما تجنّب تلك المناطق الدمار والخراب.

إن رعاة هذه الحرب الكونية تيقنوا الآن أنهم خسروها وإن لم يعترفوا بذلك صراحة وعلناً، إلا أنهم ما زالوا غير مهيئين لتقديم تنازلات تعيد صياغة موازين القوى لمصلحة محور المقاومة وقلبه سورية التي جسدت فيه موقع انتصاره الناجز.

اتهامات وتصعيد غربي - «إسرائيلي» منسّق بذريعة «ميرسر ستريت»

طهران: سنرد مباشرة بقوة وحزم على أي مغامرة محتملة

ناقلة النفط «ميرسر ستريت» التي ترفع العلم الليبيري قبالة جنوب إفريقيا التي وجهت تل أبيب ولندن وواشنطن اتهامات لإيران باستهدافها (عن الانترنت)

الوطن - وكالات

ردت طهران بقوة أمس على الاتهامات المتزامنة التي خرجت عن عدد من العواصم الغربية وعلى رأسها أميركا وبريطانيا ورومانيا، بخصوص الهجوم على السفينة الإسرائيلية «ميرسر ستريت» في بحر عمان، محذرة من أنها لن تتردد أبداً في الدفاع عن أمنها ومصالحها الوطنية وسترد مباشرةً بقوة وحزم على أي مغامرة محتملة.

المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زادة أدان ما وصفها بالاتهامات الكاذبة التي وجّهها وزير الخارجية البريطاني وكررها وزير الخارجية الأميركي، لافتاً إلى «أنها مليئة بالتناقضات والكذب والتحريض المؤسف».

خطيب زادة، وفي تصرح له نقلته وكالة «إيرنا»، قال إن «إيران داعمة ومدافعة عن الملاحة الآمنة وغير الضارة للسفن في الخليج والمياه الدولية المحاذية للخليج ومستعدة دائماً للتعاون في توفير الأمن البحري مع دول المنطقة»، مشدداً على أن بلاده تعتبر تدخل القوى الأجنبية بالمنطقة في مياه الخليج والدول المجاورة مزعزعة لأمن واستقرار المنطقة.

خطيب زادة دعا هذه الدول إلى إظهار الوثائق التي تثبت ادعاءاتها الكاذبة، مشدداً على أن إيران لن تتردد أبداً في الدفاع عن أمنها ومصالحها الوطنية وسترد مباشرةً بقوة وحزم على أي مغامرة محتملة.

التحرك الإيراني لم يتوقف عند حدود التصريحات حيث استدعت وزارة الخارجية الإيرانية القائم بالأعمال البريطاني وسفير رومانيا احتجاجاً على مزاعم بلادهم بشأن ضلوع طهران باستهداف السفينة الإسرائيلية في بحر عمان، وأعرب رئيس الدائرة الثالثة لشؤون أوروبا الغربية في وزارة الخارجية أن هذه المزاعم المتسرعة والمتناقضة وغير الموثقة مرفوضة ومدانة بشدة.

وبدا لافتاً في التحركات الغربية المتواترة، دخول قادة الاحتلال الإسرائيلي على خط التصعيد، حيث دعا وزير الأمن في كيان الاحتلال بيني غانتس إلى ما أسماه التحرك بشكل عاجل للرد على إيران، وقال في تصريحات نقلها إعلام العدو إنه «تحت قيادة الرئيس الإيراني المنتخب إبراهيم رئيسي إيران ستكون أكثر خطراً مما هي عليه الآن».

ونقل الإعلام الإسرائيلي عن مسؤولين كبار في المؤسستين الأمنية والعسكرية أن «إسرائيل لن تتجاهل حادث استهداف السفينة، ولن تكتفي بالعمل السياسي، بل إنها تدرس الردّ في التوقيت والمكان الملائمين».

المتحدّث باسم لجنة الأمن القومي في البرلمان الإيراني، محمود مشكيني، رد بدوره على التصريحات الصادرة من تل أبيب وقال إن حجم إسرائيل «لا يؤهّلها لتنفيذ تهديداتها ضد إيران».

وأضاف مشكيني في حديث نقلته قناة «الميادين»: إن «الإسرائيليين يعرفون حجمهم، ويدركون أنهم لا يملكون القدرة على ترجمة تهديداتهم».

وأشار إلى أن «الكيان الصهيوني يعلم بأن الإقدام على خطوة عسكرية سيكلّفه غالياً، إلى حدّ تهديد وجوده».

قريباً تتم إعادة بعض المحطات للخدمة وتعاقدنا مع شركة روسية لتأهيل محطة تشرين

الزامل لـ«الوطن»: حل مشكلة الكهرباء وُضع على الطريق الصحيح

محمد منار حميجو

أكد وزير الكهرباء غسان الزامل أن حل مشكلة الكهرباء بشكل كامل وضع على الطريق الصحيح لكن المسألة تحتاج إلى وقت فقط، مؤكداً أنه سوف يتم إعادة تأهيل كافة محطات التوليد في سورية وأنه تم تأمين قيمة العقود الخاصة بتأهيل بعض المحطات رغم أنها أرقام كبيرة.

وفي تصريح لـ«الوطن» كشف الزامل أن العجز الكبير الذي شهدته دمشق والمنطقة الجنوبية يوم أمس كان مرده لخروج العنفات البخارية في محطة تشرين من الخدمة، إضافة إلى خروج محطة دير علي عن الخدمة أيضاً.

وذكر الزامل أن الورشات استطاعت إعادة محطة تشرين للعمل، إضافة إلى إعادة محطة دير علي للعمل بشكل شبه كامل، على أن يعود التوليد إلى وضعه السابق خلال الساعات القادمة.

وبيّن أنه سيتم الانتهاء قريباً من صيانة بعض المحطات وإعادتها إلى الخدمة كما أنه يتم التعاقد مع شركات لإعادة تأهيل محطات أخرى مثل محطة تشرين الحرارية، لافتاً إلى أن المجموعة الثانية من محطة الزارة سوف توضع في الخدمة خلال الشهر القادم باستطاعة ٢٠٠ ميغا واط كما أنه سوف تتم إعادة إقلاع محطة الرستين في اللاذقية في تشرين الثاني القادم.

وأضاف: كما أنه سيتم وضع العنفة الخامسة من محطة حلب الحرارية في شهر تشرين الثاني القادم باستطاعة ٢٠٠ ميغا واط، مؤكداً أن هناك الكثير من المفاوضات على إنشاء محطات ريحية وشمسية ومختلف أنواع الطاقات البديلة.

وفيما يتعلق بمحطة تشرين الحرارية كشف الزامل أن عقد إعادة تأهيلها رسا على إحدى الشركات الروسية التي ستتولى جلب القطع البديلة من الشركة الأم التي تصنعها إلا أن تأمين القطع يحتاج إلى وقت من الممكن أن يستغرق أشهراً باعتبار أنها غير متوفرة في السوق ويتم تصنيعها حسب الطلب لأنها مواد غير قابلة للتخزين، لافتاً إلى أن مدة تأهيل المحطة بعد توفر القطع ما بين ٥٠ إلى ٦٠ يوماً.

ولفت الزامل إلى أن من المحطات التي وضعت على سكة إعادة التأهيل هي محطة محردة المؤلفة من أربع مجموعات توليد باستطاعة ٥٧٦ ميغا واط، كاشفاً أنه تم رفع كتاب إلى مجلس الوزراء لإجراء التعاقد مع إحدى الشركات لإعادة تأهيلها.

وأكد أنه في حال توافرت حالياً كميات جيدة من الغاز فإن التقنين سيكون في أقل ما يمكن، مشيراً إلى أن هناك مجموعات توليد تعمل على الغاز متوقفة حالياً لعدم توافر الكميات التي تشغلها.

التعليمات التنفيذية للقانون الجديد في منتصف أيلول

عرنوس: أهمية تعاطي جميع الجهات بجدية مع ملف الاستثمار

عبد الهادي شباط

أكد المكلّف تشكيل الوزارة الجديدة حسين عرنوس أهمية تعاطي جميع الجهات بجدية مع ملف الاستثمار في ظل صدور قانون الاستثمار الجديد واستكمال إجراءات تطبيقه على أرض الواقع في أسرع وقت بهدف إيجاد بيئة استثمارية شفافة وتنافسية وجاذبة لرؤوس الأموال بما يسهم في توسيع قاعدة الإنتاج وتأمين المزيد من فرص العمل.

وقرر المجلس الأعلى للاستثمار خلال اجتماعه الأول بعد صدور قانون الاستثمار الجديد أمس برئاسة عرنوس تسريع الإجراءات اللازمة لإنجاز الأدلة الإجرائية والتعليمات التنفيذية لقانون الاستثمار الجديد رقم ١٨ لعام ٢٠٢١ في حد أقصاه ١٥ أيلول القادم بما يمكّن جميع المستثمرين من الاستفادة من الميزات والحوافز التي تضمنها القانون إضافة إلى تبسيط الإجراءات الخاصة بأي مشروع استثماري.

وخلال الاجتماع أوضح عرنوس أن الاستثمار في المدن والمناطق الصناعية متاح أمام الجميع في ظل توافر الخدمات ومنح الموافقات بشكل فوري.

وتم خلال الاجتماع تأكيد التعاطي بمرونة وتسهيل الإجراءات المتعلقة بطلبات المستثمرين، وتقديم المحفزات للاستثمارات الواقعة ضمن المدن والمناطق الصناعية.

وأكد المجلس قبول جميع الطلبات المقدمة من المستثمرين إلى هيئة الاستثمار السورية في المجالات الاستثمارية كافة وتسجيلها مباشرة، وفوّض الهيئة بمنح ترخيص للمشاريع الاستثمارية بعد عرضها على المجلس الأعلى للاستثمار خلال ١٥ يوماً لإقرارها واتخاذ ما يلزم بشأنها ريثما يتم إنجاز التعليمات التنفيذية والأدلة الإجرائية.

من جهته أكد مدير عام هيئة الاستثمار السورية مدين دياب في تصريح لـ«الوطن» أنه تم إنجاز معظم التعليمات التنفيذية الخاصة بقانون الاستثمار الجديد وهناك عمل مستمر للانتهاء منها في الموعد الذي حدّده المجلس الأعلى للاستثمار مع منتصف شهر أيلول القادم.

وفي موضوع آخر أقرت اللجنة التوجيهية العليا للحكومة الإلكترونية خلال اجتماعها أمس برئاسة عرنوس إستراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية بما تضمنته من برامج ومشاريع وبنى وظيفية مقترحة للحكومة، والتي تسهم في رفع مساهمة قطاع تقانة المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز الشفافية بين المواطن والحكومة ومحاربة الفساد.